العراق اليوم
تمت للعراق دائما وأبدا
AL iraq alyoum
صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شاكر
رئيس التحرير التنفيذي
مسلم عبد المحسن راضي

الإسكان يخصص وحدات سكنية لعوائل الشهداء في المشاريع السكنية المنجزة بموجب ضوابط مجلس الإسكان الوطني

متابعة/العراق اليوم

خصص مدير عام دائرة الإسكان ، التابعة لوزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة محمد قصي العتبي وحدات سكنية لعوائل الشهداء من خلال مقررات مجلس الإسكان الوطني ، جاء ذلك خلال لقاءه عائلة الشهيد عامر صلف صالح في مقر دائرة الإسكان لتخصيص وحدة سكنية لعائلته (زوجته وأطفاله) وتعويضهم عن الحرمان ومشاركتهم ضراءهم وسراءهم لأنهم يستحقون منا الكثير لأنهم ضحوا بكل ما يملكون من الغالي والنفيس من أجل الدفاع والحفاظ على الأرض والعرض والمقدسات.

وأضاف العتبي" أن عوائل الشهداء هم أمانة في أعناقنا مشيراً إلى أن مجلس الإسكان الوطني قد خصص (١٠ %) من المجمعات السكنية المنجزة لذوي الشهداء فلا يسعنا إلا أن نقدم كل الثناء والتقدير لشهداء العراق الأبرار الأكرم منا جميعا".

من جانبها عبرت عائلة الشهيد عامر صلف صالح عن أمتنانها لمدير عام دائرة الإسكان لسعيه المستمر في أنصاف شريحة الشهداء اللذين عانوا ما عانوا في الفترة المظلمة السابقة.

لتقليل اثار الازمة الاقتصادية على المشاريع الاستثمارية

وزير التخطيط : اتخذنا معالجات مهمة تضمن حقوق طرفي المقاولة وفي مقدمتها السلف التشغيلية وخطابات الضمان

متابعة/العراق اليوم

اعلن وزير التخطيط سلمان الجميلي ،عن اتخاذ الوزارة عددا من الاجراءات لكفيلة بمعالجة اوضاع المشاريع الاستثمارية المستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العراق بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط.

واضح الجميلي" ان ورقة المعالجات للمشاريع قدمت الى مجلس الوزراء بهدف اقرارها ومن ثم العمل على تطبيق ماورد فيها من بنود "، مشيرا الى" ان الاستمرار في تنفيذ المشروع الاستثماري يتطلب تحديد اسلوب التمويل اما من خلال الموازنة او الدفع بالآجل او عرضه كمشروع استثماري او اي خيار اخر وهذا يتطلب اصدار قرار من مجلس الوزراء يقضي بتحديد مدة التوقف والتأخير في تنفيذ المشروع والتأخير في دفع المستحقات للمقاول لعدم توفر السيولة النقدية كنتيجة للازمة المالية التي يمر بها البلد استثناء من التعليمات والضوابط النافذة."

وأضاف"ويكون هذا الاستثناء لحين زوال الازمة المالية ودعا وزير التخطيط جهات التعاقد في الوزارات والمحافظات الى الاسراع بالبت في موضوع توقف المشاريع واعتبار مدة التوقف سارية من تاريخ معرفة سبب التوقف ، فضلا عن رصد تمويل للمشروع يتم الاتفاق عليه بين اطراف التعاقد عن اجور حراسات للمدد التي تزيد عن ٩٠ يوما فقط لمقابلة التكاليف التي ستترتب على المقاول عند ايقاف تنفيذ المشروع لغرض الحفاظ عليه من السرقة والتلاعب ولحين زوال الظروف."

مشيرا الى" ان المعالجات تخول الجهة المستفيدة منح المتعاقد المستمر بالعمل مددا اضافية عن التاخير في تسديد المستحقات لمازاد عن ٣٠ يوما من تاريخ تقديم السلفة ولغاية دفع مستحقاتها وبخلاف ذلك يتم احتساب الفوائد على المبالغ المتأخر تسديدها بمقدار نسبة الفائدة الممنوحة من قبل المصارف ويتم تحميل المشروع بمقدار الفوائد المحتسبة من خلال زيادة الكلفة ."لافتا الى"ان الوزارة وضعت المعالجات اللازمة لمشكلة خطاب ضمان حسن التنفيذ من خلال الدعوة الى تجميد الخطابات التي اصدرتها المصارف الحكومية والاهلية لصاحب العمل وايقاف احتساب رسوم واجور الخدمات المصرفية عنها خلال مدة توقف مدة المشروع او المقاولة بهدف عدم تحميل المقاول تكاليف نفاذية خطاب الضمان بسبب توقف المشروع الخارج عن ارادته وان استمرارية خطابات الضمان سيثقل كاهل الشركات المقاولة والمقاولين بسبب ضخامة التكاليف التي سيتحملونها بسبب التوقف الاجباري للمشروع". مضيفا "اما في حال لم يتم تجميد خطاب الضمان فيتم استبداله بكمبيالات مصدقة لدى الكاتب العدل لكي يتم حفظ حقوق رب العمل والمقاول ، على ان يتم استئناف العمل بهذه الخطابات ولكامل المشروع عند تحسن الظروف."

ولفت الجميلي الى" ان تجميد خطاب الضمان يتوقف على رأي الجهات المختصة وهي وزارة المالية والمصارف لبيان مدى جدوى هذا الاجراء وانسجامه مع القوانين النافذة وامكانية اصدار قرار من مجلس الوزراء للمضي في تطبيق هذا الاجراء من عدمه ، فيما سيبقى خطاب الضمان الخاص بالسلفة التشغيلية مستمرا وتجديده في حال وجود مستحقات مالية للمقاول لدى صاحب العمل وهو غير قادر على تسديدها بسبب الازمة المالية فيتم حسمها من مبالغ السلف التشغيلية وبالتالي تقليص قيمة خطاب الضمان او الغاؤه في حال تجاوز مستحقاته قيمة خطاب الضمان وتبقى هذه المستحقات لدى الدولة عوضا عنه وتعامل معاملة خطاب الضمان عند الاطلاق."

وبين وزير التخطيط ان خطاب الضمان يتم استرجاعه مقابل تعهد خطي من المقاول مصدق من الكاتب العدل يتضمن اعادة تغطية المشروع بخطاب ضمان عند استئناف العمل بعد التوقف ولكامل المشروع مع تضمين التعهد تحميل المقاول المسؤولية الفنية عن الاعمال التي تم تنفيذها من قبله لحين المباشرة.

كاشفا عن تخيير المعني بين اجراءين اما اعادة السلفة او المتبقي منها مقابل ارجاع خطاب الضمان ، او ابقاء خطاب الضمان مع التزاماته في حال بقاء السلفة التشغيلية او جزء منها لديه ويتحمل مسؤولية تجديد هذا الخطاب مع معالجة الديون المترتبة بذمة الحكومة. واشار الى ان اجراءات وزارة التخطيط اخذت بنظر الاعتبار مستحقات المقاولين من خلال تقديم دفعات نقدية حسب الامكانات المالية وتزويد المتعاقد بضمانات من قبل رب العمل للمصارف لغرض الاقتراض لتسديد لمستحقات واكمال انجاز المشروع اذا رغب ذلك وبعد التفاوض بين الطرفين حول الفوائد والقروض، او في حل اخر تثبيت حقوق المقاولين وتسديد المستحقات عن طريق اصدار صكوك مضمونة من قبل وزارة المالية بالامكان خصمها لدى المصارف الحكومية والاهلية ومن ثم قيام تلك المصارف باعادة خصمها لدى البنك المركزي بهدف توفير السيولة النقدية لدى جميع الاطراف وبعدها يتم تنفيذ المشروع ضمن التوقيتات الزمنية المحددة لها وبخلاف ذلك يتم احتساب الفوائد على المبالغ المتلخرة بمقدار نسبة الفائدة الممنوحة من قبل المصارف ويتم تحميل المشروع بمقدار الفوائد المحتسبة من خلال زيادة كلفته.

التعليم تسمح للطلبة المقبولين المسجلين وغير المسجلين في جامعات ومعاهد الانبار ونينوى وصلاح الدين بتأدية الاختبار للتقديم بقناة القبول المباشر

متابعة/العراق اليوم

اعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن سماحها للطلبة المقبولين المسجلين وغير المسجلين في جامعات ومعاهد الانبار ونينوى وصلاح الدين من تأدية الاختبار للتقديم ضمن قناة القبول المباشر.

وقال الناطق الرسمي للوزارة حيدر جبر العبودي" ان وزير التعليم العالي حسين الشهرستاني وافق على السماح للطلبة المقبولين من المسجلين وغير المسجلين في جامعات ومعاهد الانبار ونينوى وصلاح الدين من تأدية الاختبار للتقديم ضمن قناة القبول المباشر للسنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦".

واضاف "ان وزارة التعليم اصدرت في وقت سابق شروط القبول المباشر منها خضوع جميع المتقدمين الى المقابلة الشخصية لتجديد اهليتهم للدراسة وعلى وفق استمارة خاصة معدة من قبل الكلية المعنية ، مبينا ان جميع الطلبة المتقدمين سيخضعون ايضا لاختبار الذي تجريه الكليات للتنافس على القبول ويحتسب المعدل التنافسي على اساس (٦٠%) لمعدل الطالب في الدراسة الاعدادية و(٤٠%) لدرجة الاختبار".

شركة التحدي العامة تنجز أعمال في مجال الطاقة الكهربائية لصالح وزارة الكهرباء

متابعة/العراق اليوم

أنجزت شركة التحدي العامة أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن أعمال في مجال الطاقة الكهربائية لصالح وزارة الكهرباء ومديرياتها المنتشرة في محافظات العراق.

أكد ذلك مدير المركز الاعلامي في الوزارة عبد الواحد الشمري ,"بأنه تم أعادة(٦) محركات جهد عالي للخدمة لحساب دوائر الكهرباء ومديرياتها العامة لانتاج الطاقة الكهربائية لمحطة المسيب بطاقة تشغيلية (٥٣٠٠) كيلو واط , فيما تم أصلاح مولدة للوحدة الاولى لكهرومائية للمديرية العامة لانتاج الطاقة محطة كهرباء الهندية والكوفة بطاقة تشغيلية (٣,٧٥) ميكا واط أيضاً".

الى ذلك أضاف الشمري"تم أعادة لف المحركات وذلك باستخدام أسلاك جديدة تم تصنيعها من قبل كوادر الشركة وبفترة زمنية قياسية والتي أسهمت بشكل مباشر بتوفير مبالغ صعبة من جراء أستيرادها من الخارج فضلا عن تحسين أنتاج الطاقة الكهربائية".

محافظة بغداد توزع 120 مولدة في ناحية الوحدة

متابعة/العراق اليوم

وزعت محافظة بغداد ١٢٠ مولدة حكومية على احياء ناحية الوحدة ضمن قضاء المدائن لتجهيز المواطنين بـ ١٢ من الكهرباء بالتناوب مع الكهرباء الوطنية.

واكد قائممقام قضاء المدائن فاضل برع الربيعي" ان محافظة بغداد وضمن حملتها لتوفير الكهرباء للمواطنين قامت بتوزيع ١٢٠ مولدة كهربائية حكومية في مناطق متفرقة بناحية الوحدة وتجهيزهم بالوقود المجاني وعمم على المتعهدين المسؤولين على عمليات التشغيل ضوابط التشغيل التي اقرها مجلس محافظة بغداد والتي تقضي بتجهيز المواطنين بالتيار الكهربائي ١٢ ساعة يوميا بالتناوب مع الكهرباء الوطنية حيث يبدأ التشغيل من الساعة ١٢ ظهرا الى الساعة السادسة صباحا. "

مضيفا "ان القضاء شكل لجان لمتابعة عمل هذه المولدات والتحري في الشكاوى المقدمة من المواطنين وقد تم ضبط ٢٠ متعهد مخالف لضوابط التشغيل وتسعيرة الامبير وتم احالتهم الى الجهات المختصة".

التعليم النيابية تدعو الى التعامل مع توسعة مقاعد الدراسات العليا بصورة اكثر جدية

متابعة/العراق اليوم

طالب رئيس لجنة التعليم النيابية الدكتور شيركو ميرزا وزارة التعليم العالي والجامعات الى التعامل بصورة اكثر جدية في قبول اكبر عدد ممكن من الطلبة المتقدمين للدراسات العليا للعام الحالي.

وقال ميرزا في بيان له :" ان توسعة مقاعد الدراسات العليا للمتقدمين لدراسة الماجستير والدكتوراه مشكلة نواجهها كل عام في ظل عدم طرح حل جذري للموضوع، سيما خطة القبول التي تقدمها الاقسام والكليات"، مشيرا الى ان التوسعة تعد حق مشروع للطلبة في اكمال دراساتهم واعداد جيل قادر على تحمل مسؤولياته في قيادة البلد.

واضاف :" اننا في لجنة التعليم النيابية ستكون لنا وقفة جادة للخروج بنتائج ايجابية تصب في صالح المسيرة التعليمية والطلبة لزيادة عدد المقاعد"، داعيا في الوقت ذاته وزارة التعليم والجامعات الى التعامل مع التوسعة بصورة اكثر جدية.

واوضح :" ان لجنة التعليم تنظر النتائج النهائية للقبولات للوقوف على عدد الاحتياط، وبعدها يتم الحديث عن نسب التوسعة "، مبينا اننا بحاجة ماسة الى العديد من الاختصاصات الاكاديمية وحتى على مستوى الدراسات الانسانية كاللغات والاعلام وغيرها في ظل الظروف التي يعيشها البلد وضرورة التخطيط بشكل سليم ".

وكان العديد من الطلبة قد تظاهر امام مبنى وزارة التعليم العالي مطالبين في توسعة المقاعد والحد من عمليات الهجرة خاصة في ظل اغلاق الوزارة بمنح الاجازات الدراسية والبعثات والنفقة الخاصة طبقا للازمة المالية التي يعيشها العراق.

التجارة : تجار وسماسرة يسعون الى تخريب تعاقدات الوزارة ورفع الاسعار في السوق المحلية

متابعة/العراق اليوم

اعلنت وزارة التجارة بأن تجار وسماسرة يمتلكون ادوات ويعملون وفق اجندة مختلفة هدفها تخريب اقتصاد البلد والعمل على رفع اسعار المواد الغذائية في السوق المحلية خلال الايام المقبلة ومع مناسبة عيد الاضحى المبارك.

واكدت الوزارة في بيان عن وزير التجارة ملاس محمد عبد الكريم "بأن الاليات التي اتبعتها الوزارة في التعاقد مع شركات معروفة وابعاد الشركات والتجار الذين لديهم ملفات تشوبها عمليات فساد وتلاعب بالمال العام جعلت هولاء يبحثون عن كل الوسائل لتخريب هذه التعاقدات ورفع الاسعار في السوق المحلية".

واشار الوزير" بأن لجنة التعاقدات اتخذت قرارات مهمة في ابعاد المفردات الغذائية التي لا يستخدمها المواطن العراقي مثل الرز التايلندي بانواع جيدة وجديدة لقت ترحيباً من العوائل العراقية الامر الذي جعل بعض من التجار يعمل على افشال عملية التعاقد من خلال اثارة مشاكل والحديث عن شبهات فساد والحصول على فرص له لزيادة اسعار المفردات الغذائية في السوق المحلية لأثارة الشارع العراقي وخلق ازمات جديدة".

مشيراً الى" ان الوزارة ستفوت الفرصة على السماسرة والتجار ممن يسرقون المال العام ويوردون مفردات رديئة لا تتطابق مع الذوق العراقي وفيها ستواجه هذه التصرفات باجراءات قانونية تحد من ارتفاع الاسعار وتوريد مفردات جيدة".

العمل توجه باجراء دراسة جديدة لاليات الاقراض

العراق اليوم/اخلاص مجيد

تسعى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باعداد دراسة جديدة لاليات الاقراض، وانجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة ووضع آليات عمل تساهم في تبسيط الاجراءات واختزال الروتين والابتعاد عن آليات العمل التي تؤخر انجاز المعاملات.

وقال المتحدث باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عمار منعم"ان الوزارة وجهت باجراء دراسة جديدة لاليات الاقراض، فضلا عن ضرورة انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة ووضع اليات عمل تساهم في تبسيط الاجراءات واختزال الروتين والابتعاد عن اليات العمل التي تؤخر انجاز المعاملات، مشيرا الى ان هذه التوجيهات اصدرها وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون العمل فالح العلمري خلال زيارته دائرة التشغيل والقروض واجتماعه برؤساء الاقسام."

واضاف" ان الوزارة تتابع سير العمل وتسعى لتجاوز الرتابة في الاداء وتحقيق رضا المواطن، والسير بالنهج الاصلاحي بتوسيع تطبيقات العدالة الاجتماعية ووضع اليات لتنفيذ حزمة الاصلاحات المقدمة من رئيس الوزراء بما يتناسب مع طبيعة عمل الوزارة واختصاصاتها وذلك تمهيدا لدمج دائرة التدريب المهني ودائرة التشغيل والقروض خلال المدة الزمنية المقبلة ."وبين منعم" ان الوزارة تؤكد ضرورة العمل على اساس العمل التضامني بين اقسام وشعب كل دائرة للوصول الى اداء متميز وتجاوز العقبات التي تعترض العمل من خلال تشخيص الخلل ومعالجته واهمية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فضلا عن ضرورة استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة بافضل الصور للخروج بنتائج ايجابية."

يذكر ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اعلنت عن جملة من الاصلاحات التي تسعى لاجرائها لضمان توسيع تطبيقات العدالة الاجتماعية منها دمج الدوائر المتقاربة بطبيعة العمل.